أرباح جيدة لشركة الأدهم للصرافة السورية رغم الأزمة

التزام بالمعايير وبالاستراتيجية وتوسع ومواكبة القوانين

تدخل شركة الأدهم للصرافة عامها الثالث محققة أرباحاً جيدة رغم تأزم الوضع الاقتصادي نتيجة الاوضاع السياسية في المنطقة وتزعزع الثقة العامة بالسوق السورية جراء العقوبات الاقتصادية الأخيرة والإجراءات الاحترازية للسلطة النقدية السورية.

وفي حديثه الى مجلة البنك والمستثمر أكد المدير العام للشركة **سامر قنطقجي** مساهمتها الفاعلة في السوق السورية واتباعها أخلاقيات ومعايير العمل وضوابطه، مؤكداً التزام الشركة باستراتيجيتها أمام عملائها ومساهميها ومبشراً بمستقبل زاهر للاقتصاد السوري يحظى بكل عوامل النجاح.

وهنا نص الحديث:

كيف كانت نتائج العام 2011؟

حققت الشركة أرباحاً جيدة على رغم ما يحصل في السوق في شكل عام والمالي في شكل خاص. كما حافظ سعر سهم الشركة على فائض قيمة معاكساً اتجاه أسعار كل أسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة في سوق دمشق المالية. ونتوقع أن توزع شركة الأدهم للصرافة عائداً إيجابياً للسهم عن عام 2011 (بعد اعتماده من الهيئة العامة طبعاً). وبرأينا يعكس هذا السلوك ثقة العملاء وولاءهم للشركة بوصفها وحدة اقتصادية تستحق الولاء والثقة.

ما المهام والأعمال التي تؤديها الشركة؟

تقوم الشركة وفق نظامها الأساسي بشراء أوراق النقد الأجنبي وبيعها وشراء وبيع العملات الأجنبية المودعة في حساباتها المفتوحة لدى المصارف المحلية، وتلقي وتنفيذ الحوالات الواردة بالعملات الأجنبية أو بالليرات السورية، إضافة إلى كل الأعمال التي ترتبط بشركات الصرافة أو التي تسند إليها من قبل المصرف المركزي.

تدخل الأدهم للصرافة عامها الثالث، كيف تقيمون عملها بالمقارنة مع شركات الصرافة الأخرى الموجودة في السوق؟

تقييمنا لأعمال الشركة يتناول أمرين:

- الجانب المالي، حيث توضح نتائجنا المالية للسنوات الثلاث الماضية تطور أعمال الشركة، كما يعتبر سعر سهمها السوقي الذي

سامر قنطقجي

يزيد عن سعر إصداره معززاً لثقة عملائها ومساهميها بأعمالها.

- المساهمة الاجتماعية، حيث زادت الشركة عدد موظفيها في شكل تصاعدي، كما رفعت رواتبهم رغم قيام مثيلاتها من مؤسسات الأعمال بصرف بعض عمالها من الخدمة أو خفض رواتبهم. كما سددت الشركة كل الرسوم والضرائب المترتبة عليها مساهمة منها في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية. لذلك فإن تقييمنا لأداء الشركة محكوم بإيجابية هذه النتائج.

ما الرؤية التي تتبنوها لتطوير عملكم وتحقيق مرتبة متقدمة في السوق؟

نحن نعمل ضمن محددات تشكل ثوابت هامة للمحافظة على الاستمرارية، وهي إرضاء العميل، وتحقيق نمو مرضي للمساهمين، وتحاشي الوقوع في مخالفات وطنية أو دولية تعرض الشركة للمخاطر. وسنعمل على المحافظة على هذه المحددات مع تنمية الهدفين الأول والثاني قدر المستطاع.

نظم القانون 24 لعام 2006 مهنة الصرافة في سورية، كيف تجدون واقع عمل هذه الشركات في الفترة الحالية؟

إن مباشرة شركات الصرافة العمل الميداني في سورية كان إثر أحداث الأزمة المالية العالمية مباشرة، ثم ما لبثت السوق المحلية أن تعرضت لمخاطر لا تخفى على أي مراقب أو محلل، مما جعل واقع عمل شركات الصرافة في الفترة الحالية معقد وصعب. فلا يخفى على أحد حدة مخاطر سعر الصرف لكونها مخاطر حقيقية في سوق المال عامة وعلى المؤسسات المالية خصوصاً. ويزداد أثر هذه المخاطر في ظل عدم الاستقرار حيث يعتبر الخوف العامل الأشد قسوة على سلوك الأفراد، سواء أكانوا مستهلكين أو مستثمرين. ويترتب على شركات الصرافة أن تعيش كل ذلك بوصفها تتاجر في العملات التي هي سلعة سوق الصرف نفسه ومادته الوحيدة.

ما التحديات التي تواجهها شركات الصرافة؟

تعتبر الظروف السائدة حالياً من أشد التحديات التي تواجه شركات الصرافة. فالسياسة النقدية المحلية عليها المحافظة على الاستقرار النقدي ضمن تقلبات سياسية وغير سياسية، وفي ظل تسارع الظروف المحيطة تتسارع القرارات النقدية لتتكيف مع المتغيرات. ويترتب على شركات الصرافة أن تتكيف مع تلك القرارات حيث يجب عليها أن تعدل برامجها الالكترونية مباشرة، وأن تعيد صياغة القرارات النقدية على شكل تعليمات داخلية مع تدريب موظفيها بالسرعة القصوى تجنباً للوقوع في مخالفات قد تقض مضجعها بل وقد تذهب بها أكثر من ذلك. فتدقيق مراجعي المصرف المركزي لا فسحة فيها ولا مهاودة معها نهائياً. لذا، فإن تحقيق هذه المعادلة هو بمثابة تحد مستمر أمام شركات الصرافة، حيث تحاول البقاء في السوق ضمن رؤية استراتيجية قد التزمت بها أمام عملائها ومساهميها.

لماذا لم تلغ شركات الصرافة السوق السوداء؟

إن إلغاء السوق السوداء أو سوق الظل ليس منوطاً بشركات الصرافة لأنها هي ذاتها أداة من الأدوات النقدية في تحقيق ذلك. فالسياسة النقدية تتكامل مع السياستين المالية والاقتصادية ضمن خطة متوسطة وطويلة الأجل لتحقيق النظام الاقتصادي المتبنى.

يُتهم القائمون على شركات الصرافة بأنهم يتصرفون من دون ضوابط وأخلاقيات وطنية، وخاصة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها سورية، ما رأيكم؟

إن إطلاق التهم الشاملة بوضع الجميع بسلة واحدة فيه ظلم، فقد يكون هناك أخطأ عن غير قصد، وبالتالي يترتب تنبيهه ثم معاقبته بحسب القوانين الناظمة مع توفير حق الدفاع له عن نفسه بالطرق القانونية أيضا. لكن هناك الكثير من الغيورين على مصالح الوطن وليس بالضرورة أن يصرحوا عن وطنيتهم جهارا، فمن الخُلق السويّ القيام بالخير دون الطنطنة به أمام العامة.

والجدير بالذكر أن هكذا اتهام يضع المخالف بغير قصد أمام تهمة الخيانة العظمى، وهذا لا يمكن توجيهه لأحد بهذه البساطة ومن دون ضابط أخلاقي رادع لما في ذلك من ضرر شديد على الغير، فمن أراد السوء لوطنه لا يقوم بالخضوع للوائح الترخيص الصارمة ثم لضوابط الرقابة المشددة جداً.

أثار ارتفاع الدولار مقابل الليرة مخاوف كثيرة في الشارع السوري، وترافق مع طرح نظريات عدة في الأوساط الاقتصادية لضبط سعرها إلى جانب ما طرحه مصرف سورية المركزي بعزمه على تعويم الليرة، ما الحل الأنجع برأيكم؟

إن سياسة التعويم جزء من السياسة النقدية، وهي تقسم إلى تعويم نظيف وآخر غير نظيف.

كما إن انتقال السياسة السورية من حالة إلى أخرى أمر طبيعي لمجابهة تقلبات أسعار الصرف، فالتعويم غير النظيف يقوم على تدخل البنك المركزي في رسم سعر صرف الليرة السورية مقابل باقي العملات وهذا قد يخفي زيادة أو نقصاً حقيقياً في القيمة. والتعويم النظيف يكون دون تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف بل بترك عوامل العرض والطلب تتحرك حركتها الطبيعية في السوق، وهذا كفيل ببيان وكشف حقيقة السعر وتحييد المضاربات لفترة مؤقتة.

كما لا يجب أن نتلمس نتائج التعويم النظيف بشكل مباشر لأن عوامل الجذب والنبذ ستتفاعل معاً حتى يحقق التعويم مفعوله، كما يحصل في رمي قطعة خشب في الماء وتركها تعوم ارتفاعا وانخفاضا حتى تستقر عند حد يناسب ثقلها النوعي طبقاً لنوع الماء الذي تعوّم فيه، فالماء العذب تختلف كثافته عن الماء المالح وحد الاستقرار لكل منهما يختلف عن الآخر. ولا يخرج الاقتصاد النقدي عن تلك الظواهر. لكن لا بد من مراعاة الظروف المحيطة والفاعلة في السوق المحلية لأنها عوامل استقرار، ولا بد من أخذها بعين الاعتبار والعمل على الحد من العوامل المؤدية إلى زعزعة ذلك الاستقرار.

ما هي نظرتكم إلى المستقبل؟

لا يحق لأحد أن يدعو أحداً للفشل والخنوع، فالمستقبل زاهر دوماً، والأحلام دائماً جميلة ولو كانت خيالية، كما أن النظر الى الأطفال يوحي بأن المستقبل زاهر وجميل. لذلك فأنا أرى مستقبل الاقتصاد السوري اقتصاداً زاهراً حيث أنه يحظى بكل عوامل النجاح ومبشراته. كما أن التطورات التقنية وازدياد مستخدميها تجعلني أستشرف مستقبلا الكترونيا لشركتنا خاصة ولشركات الصرافة عامة، فالنقد الالكتروني صار واقعاً ملموساً، وطرق التبادل الالكتروني وتحريك الحوالات والحسابات صارت سوقه رائجة.

كما نمت طرق الحماية اللازمة لذلك، مما يتيح فرصا كبيرة لتطور شركتنا، ونأمل أن ندخل هذه التقنيات سريعاً، فقد أضحت البنية التحتية اللازمة لذلك شبه جاهزة عندنا إن شاء الله، وسنكون سباقين في السوق المحلية والإقليمية لتبني ذلك، ويساعدنا في ذلك السمعة الطيبة لشركتنا ومهارات أعضاء مجلس الإدارة في قيادة الدفة وكفاءة عناصر الإدارة التنفيذية في تحقيق وتنفيذ السياسات المرسومة ●